

الجمهورية التونسية

مجلس المنافسة

القضية عدد 151380

تاريخ القرار 12 ماي 2016

قرار

اصدر مجلس المنافسة القرار التالي بين :

المدعية :

مؤسسات محمد الوكيل وشركائه مقرها الاجتماعي كائن بشارع قرطاج عدد 62
تونس نابها مكتب الزعنوني للمحامين والمستشارين الكائن مكتبه ب 6 نهج الإمام
الرصاص 1002 تونس .

من جهة

المدعى عليهما

◀ شركة " ZHEJIANG HANGCHA imp expo col td " والكائن مقرها ب 398

shiqiao RD ;hangzhou P.R china في شخص ممثلها القانوني.

◀ " الشركة العامة للتطبيقات الميكانيكية " والكائن مقرها بنهج 8611 المنطقة

الصناعية الشرقية تونس نائبها الأستاذ سرحان مرزوق الكائن مكتبه بمبنى

سيماف الطابق 2 المكتب 2 ب نهج 8300 موندليزير تونس

من جهة أخرى

بعد الاطلاع عريضة الدعوى المقدمة من طرف الأستاذ محمد الزعنوني عن مكتب الزعنوني للمحامين والمستشارين نيابة عن شركة " مؤسسات محمد الوكيل وشركائه " ضد كل من شركة " ZHEJIANG HANGCHA imp expo col td " والشركة العامة للتطبيقات الميكانيكية والمسجلة بكتابة المجلس تحت عدد 151380 بتاريخ 05 فيفري 2015 والتي جاء فيها أن المدعية تربطها علاقة تعاقدية مع شركة " ZHEJIANG HANGCHA imp expo col td " حيث تقوم باستيراد و توزيع المعدات المصنعة بهذه الشركة بصفقتها الممثل الحصري و الوحيد لمنتجاتها بالسوق التونسية ، إلا أنه تبين لها أن المؤسسة الصينية تعاقدت مع الشركة العامة للتطبيقات الميكانيكية وهو ما أضر بالمدعية وأثر على رقم معاملاتها مما أصبح يهددها بالإفلاس خاصة وأنها قد قامت بمجهودات كبيرة وتكبدت مصاريف باهضة للتعريف بمنتجات المدعى عليها الأولى وترويجه بالسوق التونسية لتصبح تحتل مكانة هامة بالسوق.

كما تعيب المدعية على المدعى عليهما اتفاقهما قصد إقصائها من السوق حيث تقوم الشركة العامة للتطبيقات الميكانيكية ببيع و ترويج المعدات و الآلات التابعة للمدعى عليها الأولى بأسعار غير قابلة للمنافسة.

وبعد الاطلاع على التقرير المقدم من طرف الأستاذ سرحان زروق نيابة عن المدعى عليها الثانية الشركة العامة للتطبيقات الميكانيكية والذي جاء فيه أن المدعية لم تقدم ما يفيد بأنها الوكيل الحصري والوحيد للخصيصة الأولى بالبلاد التونسية كما تنفي وجود أي تواطؤ بينها وبين المؤسسة الصينية قصد تمكينها من ترويج منتجاتها بالسوق التونسية وإقصاء المدعية من السوق هذا إلى جانب

تأكيداً على انتفاء الصفة للقيام ضدها حيث أنها تعتبر من قبل الغير و لا يمكن إلزامها بالاتفاقات المبرمة بين المدعية والمؤسسة الصينية .

كما قدمت المدعى عليها عقد وكيل تجاري مع شركة HANGCHA بتاريخ 15 جوان 2012 لمدة سنة قابل للتجديد الضمني لتتولى ترويج الرافعات الشوكية و الرافعات الكهربائية ومعدات التخزين و قطع الغيار اللازمة بالبلاد التونسية¹.

وفي المقابل فإن المدعى عليها الأولى المؤسسة الصينية لم تتول الرد على عريضة الدعوى .

وبعد الإطلاع على ما يفيد توجيه تقرير ختم الأبحاث إلى أطراف النزاع وإلى مندوب الحكومة.

وبعد الإطلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار .

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرخ في 15 فيفري 2006 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة ،

وعلى بقية الأوراق المظروفة بالملف،

وبعد الإطلاع على ما يفيد استدعاء الأطراف بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعينة ليوم 28 أفريل 2016، وبها تلا المقرر السيد محمد شيخ روحه ملخصاً من تقرير ختم الأبحاث ولم يحضر الأستاذ محمد الزعنوني نائب الشركة المدعية " مؤسسات محمد الوكيل " وقد وجه إليه الاستدعاء حسب ما يقتضيه القانون ،

¹ Chariots élévateurs , chariots électriques et équipements de magasinage

كما لم يحضر من يمثل المدعى عليها الشركة الصينية HANGCHA وقد وجه إليها الاستدعاء حسب ما يقتضيه القانون.

وحضر الأستاذ سرحان مرزوق نائب المدعى عليها الشركة العامة للتطبيقات الميكانيكية وتمسك بما قدمته من رد .

ولم يحضر مندوب الحكومة ولا من يمثله وكان هذا الأخير قد أدلى بملاحظات الكتابية بشأن تقرير ختم الأبحاث وانتهى فيها إلى تأييد ما ورد بتقرير ختم الأبحاث ولرفض الدعوى أصلا لعدم ثبوت الممارسات المثارة .

إثر ذلك قرّر المجلس حجز القضية للمفاوضة والتّصريح بالحكم بجلسة 12 ماي 2016 .

وبما وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي :

1. من جهة الكل :

حيث قدّمت الدّعى ممّن له الصفة والمصلحة وفي الآجال القانونية ، لذا يتعين قبولها من هذه الناحية .

2. من جهة الأصل :

أ. دراسة السوق :

حيث تتعلق السوق المرجعية في قضية الحال بسوق ترويج الرافعات الشوكية.

وحيث أن الرافعة الشوكية أو الشاحنة الرافعة هي آلية مشابهة لجرار صغير فيها شوكتان في المقدمة تستعملان أساسا لرفع ومناولة ونقل الأحمال والمنتجات

النهائية من سلاسل التصنيع إلى أماكن التخزين كما تستخدم لتحميل وتفريغ الشاحنات والسفن ووسائل النقل الأخرى، هذا إلى جانب عديد الاستخدامات الأخرى الممكنة². وقد تم تطوير الرافعة الشوكية في السنوات 1920 .

وحيث تتميز سوق الرافعات الشوكية بتنوعها واختلاف خصائصها، من ضمنها الشاحنة الشوكية ، المعبئ الشوكي ، الشاحنة الشوكية ذات المنصة النقالة ، الرافعة الشوكية الآلية و الرافعة الشوكية الموازنة ، و منها ما يمكن تشغيلها من قبل راجل (واقف متجول) أو سائق ، كما تختلف الرافعات الشوكية من حيث الحجم وطاقة الرفع ومكان العمل حيث توجد رافعات مخصصة للعمل داخل المستودعات وأخرى للاستعمال خارجها .

وحيث عادة ما يقع التمييز بين هذه المعدات حسب طريقة التشغيل إذ يوجد نوعان من المحركات المستخدمة في الرافعات الشوكية :

✓محركات ذوات احتراق داخلي يمكن تزويدها بوقود مثل البترول أو الديزل أو الغاز البترولي السائل (ال.بي.جي GPL) وتستعمل أساسا خارج المستودعات.

✓محركات كهربائية تدار بواسطة البطارية تستعمل خاصة داخل المستودعات،

كما يقع تقسيم هذه المعدات حسب قدرتها الشوكية ذوات الثقل الموازن وذوات الثقل غير الموازن وقدرتها على البقاء ثابتة عندما تكون محملة.

² Hangcha propose une gamme complète de chariots élévateurs, aussi bien en thermique qu'en électrique.

- Thermiques de 1 à 25 tonnes
- Électriques de 1 à 5 tonnes (3 roues jusqu'à 2 tonnes, 4 roues jusqu'à 5 tonnes)
- Gamme magasinage (gerbeurs, transpalettes, chariots élévateurs à mât rétractable).

وحيث أن جميع هذه العناصر جعلت من جمعية الشاحنات الرافعة ³ تصنف هذه الآلات إلى سبعة أقسام :

القسم
الفئة 1: شاحنات ذات محرك كهربائي ثلاثية العجلات من الهواء المضغوط .
الفئة 2: الشاحنات ذات مولد كهربائي مخصصة للعمل في الممرات الضيقة
الفئة 3 : الشاحنات أو اليد الكهربائية ذات الإطارات الصلبة ويكون المشغل إما يسير خلفها أو بوضع الوقوف
الفئة 4: شاحنة يركبها المشغل مزودة بمحرك كهربائي أو بمحرك يعمل بالاحتراق الداخلي ومناسبة للاستخدام في الأماكن المغلقة على الأسطح الصلبة ولها إطارات صلبة .
الفئة 5: عربات يركبها مشغل (راكب)، بأجهزة تحكم بالمقعد وحجرة قيادة،محركات احتراق داخلي وعجلات بالهواء المضغوط، مناسبة للاستخدام في الهواء الطلق على السطوح الخشنة .
فئة 6: وهي مصممة للاستعمال على تضاريس وعرة.
الفئة 7: تقريبا تعمل بالطاقة حصرا عن طريق محركات الديزل مزودة بالإطارات، وهذه الوحدات مناسبة لمنطقة وعرة واستخدام في الهواء الطلق.

وحيث أن السوق العالمية تحقق نسبة تطور سنوية ب 7% حسب إحصائيات WITS⁴ لسنة 2013 حيث مرّت الطلبات من 944405 إلى 1009777 وحدة، وقد عرفت الصادرات نحو منطقة آسيا منذ سنة 2008 نسبة نمو تقدر ب 46% في حين أن الصادرات نحو أمريكا بلغت 6% بالنسبة لنفس الفترة ، كما سجلت المعدات الأمريكية الصنع نموا من حيث الترويج مسجلة نسبة ارتفاع تقدر ب 8% سنة 2013 مقارنة بسنة 2012 من الوحدات من صنف 1 إلى 5 والتي تمثل موضوع السوق المعنية بقضية الحال .

³ industrial truk association

⁴ World Industrial Truck Statistics

وحيث أنه بالعودة إلى التصنيف الدولي لأهم المؤسسات الناشطة في هذه السوق لسنة 2013 فإن " تويوتا " المروجة لعلامتي " تويوتا " و " رايموند " تحتل المرتبة الأولى من حيث رقم المعاملات تليها مؤسسة " كيون قروب " صاحبة علامة " ليند " ثم مؤسسة " junghenerich AG " و مؤسسة " hysyer " أما yeles materials handling " صاحبة علامتي " hysyer " و " yale " أما المؤسسة المدعى عليها فهي تحتل المرتبة التاسعة حسب نفس التصنيف .

وحيث أن السوق محل النزاع تخصّ الرافعات الشوكية المصنفة تحت التعريفه الديوانية 84272019094⁵ ، طبقا لما أفادت به المدعية بمقتضى مكتبها عدد 501 بتاريخ 14 جويلية 2014 .

وحيث أن السوق التونسية تتميز بتواجد أهم العلامات العالمية المذكورة حيث يتولى⁶ ما يقارب 45 وكيل تجاري توريد وتوزيع ما لا يقل عن 54 علامة، من ما يزيد عن 13 دولة منها 44 % صينية الصنع وذلك طبقا لبيانات الجدول التالي :

المؤسسة	العلامة المروجة	السنة / و الحصة من جملة الواردات			
		2011	2012	2013	2014
PARC ENGINs INDUSTRIELS & AGRICOLES	CAT	31	14	26%	10
STE LE MOTEUR DIESEL	HELI	5,1	5	9%	10
STE MASTER OF TECHNOLOGY MATECH	BT – TOYOTA	6	5	8%	12
ETS MOHAMED LOUKIL & CIE	HANGHA	7	9	7%	10
LA CENTRALE DU MATERIEL ET EQUIPEME CME ⁷	DOOSAN	3	8	7%	5
PIECES INDUSTRIELLES & MATERIEL AGRICOLE	1308788 ⁸	19	17	7%	12
S L V M	MAXIMAL PATRICIA – BELLE - HC	4	4	5%	-

⁵ Autres chariots-gerbeurs, autopropulsés, autres qu'une moteur électrique, élevant à une hauteur de 1m ou plus

⁶ المصدر وزارة التجارة : الإدارة العامة لجودة والتجارة الداخلية

⁷ DOOSAN INGERSOLL BAND – SANKO – MAKINA – FIORI – TERX

⁸ TERX- LINDE- PERKINS – SANY- MERLO – GEHL

MEDITERRANEEN EQUIPEMENT	BAOLI	-		3%	1%
STE DJERBA TOURISME SERVICES	GOOD - SENS		4	3%	2
GENERALE DES APPLICATIONS MECANIKES	HANGHA	-	-	3%	3%
STE DE PROMOTION D'EQUIPEMENT IND ET AGR	MANITOU	-	-	3%	-
ETS DALMAS & COMPAGNIE	VOLVO - HYSTER	-	4	3%	7
SOCIETE INTERNATIONA L TRADE AND BUSINES	500162	-	2	3%	-
OCCASIONNELS	420033	2	2	2%	4
STE TNE DES TRACTEURS DIESEL	38361	-	5	0%	1
DELTA MOTORS SA	FEELER	-	5	1%	1
STE CODEMAT	247037	-	-	1%	-
STE L'AIR COMPRIE & MATERIEL INDUSTRIEL	Juncheinrich	1	-	1%	-
StumAR	SCHUCH – HUNDAI – CARRK	7	5	-	1

وحيث أنّ السوق التونسية تتسم بارتفاع حجم الواردات من المنتجات المنظوية تحت التعريفه الديوانية 842720019094 خلال السنوات الأخيرة ففي حين كانت تبلغ 12.538.373 سنة 2011 فإنها أصبحت 18,825,324 سنة 2014 وتتصدر الصين المرتبة الأولى من حيث جملة الواردات خلال نفس الفترة حيث يتجاوز معدل المعدات المستوردة من هذا البلد 60% من جملة واردات البلاد التونسية حيث بلغت 65% سنة 2013 و 64% سنة 2014 ويتعلق الأمر خصوصا بالعلامات التجارية التالية "HELI , BAOLI ,HAMGHA,HYSTER LINDE , DALIAN MAXIMAL , LIU GONG و 8 و 18% وتخص العلامات MERLO , FATOM ,FIORI و اليابان بالنسبة خاصة للعلامة NISSAN , TOYOTA , TCM وكوريا الجنوبية , NISSAN SAMSUNG , DOOSAN وينسب أقل ألمانيا JUNGHEINRICH والولايات المتحدة الأمريكية CATERPILLAR طبقا لبيانات الجدول التالي⁹ :

%	السنة						البلد
	2014	%	2013	%	2012	2011	

المصدر : المعهد الوطني للإحصاء⁹

64,00%	12,049,063	65%	12,351,427	58 %	9,417,093	59%	7,431,129	الصين
18,84%	3,547,221	14%	2,707,431	8%	1,362,004	14%	1,805,270	إيطاليا
0,00%		0%		8%	1,285,078	7%	984,027	هولندا
1,22%	228,963	0%		0%		7%	908,412	السويد
4,17%	785,204	2%	430,169	8%	1,247,183	3%	395,085	ألمانيا
4,63%	871,555	5%	889,091	1%	187,769	3%	386,238	فرنسا
0,00%		4%	711,418	6%	1,019,190	0%	326,522	اليابان
4,22%	793,542	0%		1%	152,267	1%	137,144	المملكة المتحدة
0,00%		4%	764,689	4%	711,608	0%	63,010	كوريا الجنوبية
0,00%		0%		0%		0%	36,613	بلغاريا
0,00%		0%		0%		%0	32,651	تركيا
1,15%	216,187	2%	416,363	5%	727,879	%0	32,272	إسبانيا
0,6%	113703	5	1016392		--		--	الولايات المتحدة
0,00%		2%	358,135	0%				فنلندا
0,00%		0%	11	0%				SUISSE
0,69%	129,518	1%	126,906	0%				تايوان
0,05%	9,576	0%	37,809	0%				كندا
0,06%	11,788	0%	107,44	0%				إيرلندا
0,24%	45,687	0%		0%	6,130			بلجيكا
0,11%	20,498	0%		0%				سويسرا
	18,825,324		18,911,878		16,120,906		12,538,373	المجموع

II. الممارسات المثارة :

حيث تعيب المدعية في قضية الحال على كل من شركة " ZHEJIANG HANGCHA imp expo col td " والشركة العامة للتطبيقات الميكانيكية اتفاقهما قصد إقصائها من السوق وذلك عبر تعاقد الأولى مع الثانية بهدف ترويح منتجاتها بالسوق التونسية رغم تعاقدتها بصفة حصرية مع " مؤسسات محمد الوكيل وشركائه " ، وتمكينها من أسعار غير قابلة للمنافسة وهو ما يؤثر على نشاط المدعية و من شأنه أن يخل بتوازناتها المالية وعليه فهي تطلب تتبعهما طبقا لقانون المنافسة وتسليط العقوبات المالية اللازمة.

وحيث أنه تجدر الإشارة بادئ الأمر أن الشركة الصينية¹⁰ لا تعتمد في سياستها التجارية على ممثل حصري ووحيد لمنتجاتها نظرا لتتنوعها ولاختلاف الخصوصيات الفنية لكل منتج كما أنه بالعودة إلى الفاتورات المقدمة من المؤسسة الصينية وبالعودة للخصائص الفنية لكلا المنتجات الموزعة من قبل المدعية و المدعى عليها الثانية يلاحظ من جهة انحصار النزاع في الرافعات الشوكية محرك ديازال وذات طاقة رفع 3 أطنان دون بقية المنتجات على غرار معدات التخزين والرافعات الكهربائية¹¹.

وحيث يتجه التذكير أيضا أن الرافعات الشوكية محل النزاع في حد ذاتها تختلف من حيث بعض الخصوصيات الفنية بين كلا المؤسستين طبقا للبيانات التالية :

المؤسسة	النوع	نظام التشغيل	طاقة الرفع	مركز التحميل	قدرة الرفع	ENGINE المحرك			نظام تغيير
	Model	Power type	Rated capacity (kg)	Load center (mm)	Lift height (mm)	النوع	الصنع	Rated output القيمة الدنيا (kw/rpm)	Trans-mission
مؤسسات محمد الوكيل	CPCD30N-RW10	Diesel	3000	500	3000	C240PKJ	ISUZU	34.5/2500	CHINA
العام للتطبيقات الميكانيكية	CPCD30N-RW15A	Diesel	3000	500	3000	TD27	NISSAN	44/2500	NISSAN

وعليه فإن مؤسسات محمد الوكيل وشركائه تتولى توزيع الرافعات الشوكية من نوع CPCD30N-RW10 و ذات محرك نوع " إيزيزي " ونظام تغيير صيني الصنع في حين تتولى الشركة العامة للتطبيقات الميكانيكية ترويج الرافعات الشوكية من نوع CPCD30N-RW15A وذات محرك ونظام تغيير من نوع " نيسان " .

1. في ما يتعلق بالاتفاق قصد إقضاء المدعية من السوق :

مراسلة الشركة الصينية بتاريخ 4 فيفري 2013 موجهة إلى مؤسسة الوكيل وشركائه¹⁰

¹¹ Les transpalettes

حيث جاء في عريضة الدعوى أن المدعية تربطها علاقة تعاقدية مع شركة " ZHEJIANG HANGCHA imp expo col " حيث تقوم باستيراد و توزيع المعدات المصنعة بهذه الشركة بصفقتها الممثل الحصري و الوحيد لمنتجاتها بالسوق التونسية ، إلا أنه تبين لها أن المؤسسة الصينية تعاقدت مع شركة العامة للتطبيقات الميكانيكية لبيع و ترويج المعدات والآلات التابعة للمدعى عليها الأولى وهو ما اعتبرته اتفاقا قصد إقصائها من السوق .

وحيث أنه طبقا لأحكام الفصل 5 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 و المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار فإنه تمنع الأعمال المتفق عليها والتحالفات والاتفاقيات الصريحة أو الضمنية التي يكون موضوعها أو أثرها مخلا بالمنافسة ، وقد تأخذ هذه الاتفاقات أشكالا متعددة كأن تكون صريحة أو ضمنية وهو ما يوجب البحث على مدى توفرها في قضية الحال .

✓ مدى توفر اتفاق صريح قصد إقصاء المدعية :

حيث استقر عمل المجلس على اعتبار أن الاتفاقات المخلة بالمنافسة قد تكون صريحة ، وبالعودة إلى الأوراق المظروفة بملف القضية يتضح أن الاتفاق الصريح والوحيد القائم بين المؤسسة الصينية والشركة العامة للتطبيقات الميكانيكية يتمثل في عقد وكيل تجاري مع شركة ZHEJIANG HANGCHA imp expo col بتاريخ 15 جوان 2012 لمدة سنة قابلة للتجديد الضمني تتولى بموجبه

المدعى عليها الثانية ترويج الرافعات الشوكية و الرافعات الكهربائية ومعدات التخزين وقطع الغيار اللازمة بالبلاد التونسية دون أن تكون الممثل الحصري للعلامة حيث أن العقد لم يتضمن أي بند أو إشارة من شأنها الإخلال بالمنافسة أو ترمي إلى إقصاء الشركة المدعية بل إنه ينص صراحة في فصله الثاني على أن " تتولى " HANGCHA " توفير المنتجات وقطع الغيار للوكيل التجاري والذي يوافق على بيعها بتونس بصفته وكيلًا تجاريًا شريطة عدم الحصرية ¹² .

✓ مدعى توفر اتفاق ضمني قصداً إقصاء المدعية :

حيث أن الاتفاقات المخلة بالمنافسة يمكن أن تكون ضمنية وتتميز في هذه الحالة عادة بالكتمان والمراكنة ويتطلب اثباتها تظافر قرائن تتسم بالدقة والخطورة والتناسق لتكون كفيلة بتأسيس حجة على ضلوع الأطراف المدعى عليها في عملية الاتفاق ،

وحيث تمت مطالبة المدعية بتقديم ما يبين طبيعة العلاقة التجارية التي تربطها مع المؤسسة الصينية خاصة وأنه جاء في عريضة الدعوى أنه تربطها علاقة تعاقدية مع شركة ZHEJIANG HANGCHA imp expo col حيث تقوم باستيراد و توزيع المعدات المصنعة بهذه الشركة بصفقتها الممثل الحصري إلا أنها لم تدل بذلك رغم التنبيه عليها ، بل اكتفت بما قدمته بعريضة الدعوى من شهادة اعتماد ¹³ ، وعليه فإنه لم يتوفر للمجلس ما يبين صحة ادعاءاتها من كونها الممثل الحصري

¹² hangcha doit fournir au concessionnaire des produits et pièces de rechanges et accepte que ce dernier les vende en tunisie comme concessionnaire , sous conditon de non exclusivité

¹³ CERTIFICATE OF APPOINTMENT

للعلامة بالبلاد التونسية مقابل تقديم الشركة العامة للتطبيقات الميكانيكية لما يبين طبيعة العلاقة القائمة بينها وبين المؤسسة الصينية.

وحيث أنه في إطار مواصلة عملية البحث للوقوف على جدية وجود اتفاق بين المدعى عليهما قصد إقصاء " مؤسسات محمد الوكيل وشركائه " من سوق توزيع الرافعات الشوكية تمت العودة إلى معطيات التجارة الخارجية و تبين أن مؤسسة محمد الوكيل واصلت ترويج المعدات الخاصة بمؤسسة HANGCHA وأن حصتها من جملة واردات السوق من هذه المنتجات لم يتقلص ، رغم تولي الشركة العامة للتطبيقات الميكانيكية ترويج منتجات المدعى عليها الأولى مع نهاية سنة 2012 ، حيث بلغت 7 % سنة 2013 و 10 % سنة 2014 مقابل 3% للمدعى عليها الثانية سنتي 2013 و 2014 ، كما أن الكميات الموردة لم تسجل تراجعاً وتراوحت بين 50 وحدة سنة 2013 و 47 وحدة سنتي 2012 و 2014 .

وحيث تبين أيضاً من دراسة السوق أن العديد من المؤسسات تتولى توريد هذه المنتجات وترويجها بالسوق التونسية تحت علامات مختلفة من ذلك أن جملة واردات مؤسستي " PARENIN " و " PIMA " من الرافعات الشوكية خلال سنة 2010 بلغت 31 % لتصبح 51% سنة 2011 وتحتل مؤسسة " PARENIN " الموزعة للعلامة التجارية " CAT " المرتبة الأولى من جملة الواردات بنسبة 26% سنة 2013 في المقابل فإن حصة المدعية من جملة الواردات لم تتجاوز في أقصى الحالات 10% سنة 2014 ، رغم ادعائها بوجود اتفاق قصد إقصائها من السوق ، بعد أن كانت تمثل 7% سنتي 2011 و 2013 و 9% سنة 2012 في حين أن بقية الموردين فإن حصتهم من جملة الواردات

تتراوح بين 5% على غرار المدعى عليها و مؤسسة " دالماس وشركاؤه " و 3% لبقية الموردين، وعليه فإن المدعية حافظت على وجودها بالسوق رغم تولي المدعى عليها ترويج نفس المنتجات .

وحيث أنه واعتمادا على ما توفر من وثائق بالملف ، يمكن القول أنه لا توجد مؤشرات واقعية و جدية تؤكد حصول اتفاق بين المدعى عليهما ترمي إلى إقصاء مؤسسات محمد الوكيل و شركاؤه من سوق توزيع الرافعات الشوكية وبالتالي فإن هذه الادعاءات تفتقد إلى الإثباتات المطلوبة .

2 . فيما يتعلق بالبيع بأسعار مفرطة الانخفاض و الإضرار بالمدعية :

حيث جاء في عريضة الدعوى أن " الشركة العامة للتطبيقات الميكانيكية " على إثر تعاقدتها مع مؤسسة " ZHEJIANG HANGCHA " أصبحت تروج منتجات هذه الأخيرة بالسوق التونسية بأسعار غير قابلة للمنافسة وهو ما يؤثر على نشاط المدعية ومن شأنه أن يخل بتوازناتها المالية و إفلاسها.

وحيث يمنع الفصل الخامس من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار «عرض أو تطبيق أسعار مفرطة الانخفاض بصفة تهدد توازن نشاط اقتصادي ونزاهة المنافسة في السوق».

وحيث أن فقه قضاء المجلس استقر على اعتبار أن الأسعار مفرطة الانخفاض هي تلك الأسعار التي لا تنعكس فيها مقومات السعر الحقيقي الذي يجب أن يشتمل على الكلفة القارة والكلفة المتغيرة و هامش الربح والتي من شأنها أن تؤول إلى إزاحة المنافسين و تعطيل قواعد المنافسة في السوق .

وحيث أنه للوقوف على حقيقة ما تدعيه " مؤسسات محمد الوكيل وشركائه " تمت مطالبة طرفي النزاع مدّ المجلس بجميع الوثائق محل تعاملهما مع المؤسسة الصينية و فواتورات البيع للسنوات الأخيرة والتي يمكن تلخيص أهم ما جاء فيها بالجدول التالي :

هامش الربح	تقديرات الكلفة وهامش الربح حسب المؤسسات المتنازعتين					الكمية والسعر كما وردت بسندات التجارة الخارجية			تاريخ العملية	المؤسسة
	الكمية	السعر بالمرافأ	الربح الصافي بالفاتورة	سعر التكلفة	التكلفة الجملية	سعر البيع	فاتورة البيع	الربح دون احتساب الاداءات		
10	25900	5 جانفي 2012	25900	23545	1417	216502.226	145966.660	10	29 ديسمبر 2011	مؤسسات محمد الوكيل وشركائه
						21650.022	14596.666	1		
15	28500	03 ماي 2012	28500	24780	2245	220504.965	145966.660	10	18 أفريل 2012	
						22050.496	14596.666	1		
15	31.500	11 سبتمبر 2013	31500	27391	2247	247912.945	150430.000	10	10 سبتمبر 2013	
						24791.294	15043	1		
12	32.250	21 فيفري 2014	30650	27366	1820	268833.588	152183.110	10	15 سبتمبر 2014	
	30124 تخفيض "1.714"	21 أكتوبر 2014								الشركة العامة للتطبيقات الميكانيكية
	.33750	12 جانفي 2015				26883.358	15218.311	1		
	36300	16 أكتوبر 2015								
17	30000	13 مارس 2013	30.000	25604.097	986.924	254777.465	162000.000	8+2	13 سبتمبر 2012	
					493.462					
14	30500	27 مارس 2013	32.000	26728.601	4121.777	25477.746				
12	30000.	19 أفريل 2013			515.222		16200			
14	30500	3 ماي 2013								18 سبتمبر 2013
16	33500	30 جانفي 2014	33.500	28718.691	613.756	548769.364	335860.000	2+1		
	33000	13 فيفري 2014			306.878			8		
19	34000	25 فيفري 2014	33.000	28343.665	5451.670	27438.468	16793			
12	32000	26 مارس 2014								
18	35000	10 سبتمبر 2014			302.870					
15	34000	17 سبتمبر 2014								
15	34000	17 ديسمبر 2014	35.000	29477.815	18613.39	521095.468	303400.000	18	05 أوت 2014	25 جانفي 2015
					1043.077	28949.748	16855.555	1		
17	36000	21 جانفي 2015	36.000	31087.10	6592.736	466493.597	246231.300	15		
	36000	18 فيفري 2015		6	439.515	31099.573	15533.030			
17	36000	18 فيفري 2015	36.000	30663.554	7735.924	578280.679	29523.030	19	21 سبتمبر 2015	
	36000	21 جانفي 2015			407.153		15538.410			
						30435.825				

وحيث أنه بعد دراسة جملة الوثائق المقدمة يمكن الخروج بالملاحظات التالية :

✓ يتبين من دراسة المعطيات المتوفرة بالملف (سندات التجارة الخارجية ورخص التوريد وتقديرات المؤسسات المتنازعتين) أن سعر الشراء¹⁴

مع اختلاف يتراوح بين 200 و 500 د مقارنة بتقديرات المؤسسات المعنية يعود ذلك لاختلاف في سعر الصرف¹⁴

الفردى للرافعة الشوكية 30 طن ديازال سنة 2012 كان في حدود 16200 دولار بالنسبة للشركة العامة للتطبيقات الميكانيكية في حين يبلغ 14596 دولار للمدعية وأصبح 16793 دولار سنة 2013 للمدعية مقابل 15043 دولار بالنسبة لمؤسسات محمد الوكيل وشركاؤه أي ما يعادل على التوالي 25477 د و 27483 د للمدعى عليها و 22050 د و 24791 د للمدعية وبالتالي فإن مؤسسات محمد الوكيل وشركائه تكون قد تحصلت على سعر فردي من المؤسسة الصينية أقل من سعر شراء المدعى عليها لسنوات 2012 و 2013 والتي بلغ السعر فيها 28949.748 د للمدعى عليها مقابل 26883.588 د للمدعية،

✓ بعد إضافة العناصر المتغيرة للسعر والتكاليف الأخرى والتي تتراوح 306 و 613 د سنة 2013 و 1043 و 1861 سنة 2014 للشركة العامة للتطبيقات الميكانيكية " و 2247 د و 1820 د للمدعية تصبح التكلفة الجمالية للرافعة 26503 د للمدعى عليها سنة 2013 و 29477,807 سنة 2014 في حين يتراوح بين 27391 د و 27366 د بالنسبة لنفس الفترة لمؤسسات "محمد الوكيل و شركاؤه " ويعود هذا الفارق أساسا إلى ارتفاع العمولة البنكية للمدعية وبقية العناصر المتغيرة المكونة للتكلفة الجمالية للمنتج .

✓ ثبت من فاتورات البيع المقدمة من قبل المدعى عليها أن أسعارها مرتفعة مقارنة بأسعار المدعية حيث تتراوح بين 30.00 د سنة 2012 و 30500 د سنة 2013 و بلغت 34.00 د و 35.000 د سنة

2014 كما أن هامش الربح تراوح بين 12 و 18% في حين أن أسعار المدعية تراوحت بين 28500 د سنة 2012 و 31500 د سنة 2013 و 33750 د سنة 2014 مع هامش ربح يتراوح بين 12 و 18% أيضا .

وحيث أن دخول المدعى عليها الثانية إلى سوق ترويج الرافعات الشوكية الحاملة للعلامة " HANGCHA " لم يكن الغرض منه إقصاء المدعية من السوق حيث تبين أن الأسعار المعتمدة من قبل المدعى عليها الشركة العامة للتطبيقات الميكانيكية تنعكس فيها جميع العناصر المكونة للسعر على النحو الذي أكدته المجلس في فقه قضائه وبالتالي لم تكن مفرطة الانخفاض مقارنة بالمدعية كما أن تولي المدعى عليها ترويج معدات شركة " HANGCHA " لم يكن له تأثير على التوازنات المالية للمدعية حيث أن رقم معاملاتها الجملي لا يمكنه أن يتأثر بحجم تعاملها مع المدعى عليها الأولى إذ أنه لم يتجاوز في أقصى الحالات 7,4% من جملة معاملاتها التجارية سنة 2012 في حين بقي يتراوح بين 4,6 و 5,9 % سنوات 2010 و 2014 وبالتالي فإن دخول منافسين جدد للسوق لا يمكن أن يهدد التوازنات المالية للمدعية .

ولهذه الأسباب

قرر المجلس رفض الدعوى أصلا .

وصدر هذا القرار عن الدائرة القضائية الثانية برئاسة السيد الحبيب جاء بالله
ومعضوية السيدة والسادة سلوى بن والي وعماد الدرويش وفوزي بن عثمان و
محمد بن فرج .

وتلي علنا جلسة يوم 12 ماي 2016 بحضور كاتبة الجلسة السيّدّة يمينة
الزيتوني.

كاتبة الجلسة
يمينة الزيتوني

الرئيس
الحبيب جاء بالله